

العروبة والديمقراطية

يوسف الشويري

مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية،
ورئيس تحرير مجلة «المستقبل العربي».

- ١ -

في أواخر ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١ بدأت فجأة تحركات شعبية في كلٍّ من تونس ومصر، لم تلبث أن تطورت لتتحول إلى مسيرات جماهيرية واعتصامات في الميادين العامة. وأخذت الشعارات السياسية تبرز وتتوحد وتستقر على شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» أو «الشعب يريد إسقاط الرئيس».

وكان هذان الشعاران علامة واضحة على نشوء لغة سياسية جديدة في سياقها العربي. كما أن هذه اللغة الجديدة أكدت الإصرار الذي تنطلق منه جماعات المتظاهرين والمعتصمين، أي عدم التراجع عن هذا المطلب حتى تحقيقه كاملاً، ومهما كانت التضحيات أو أمد استغراق تحقيقه.

- ٢ -

إضافة إلى الشعارات الجديدة وتميزها بالإصرار الثابت، برزت مستجدات أخرى، منها أن هذه التحركات الاجتماعية، والتي كانت تتحول سريعاً إلى ثورات، تقودها فئة الشباب، وهي فئة عمرية دلت في السياق التونسي والمصري على عدد من الموصفات:

أ - يتمتع هؤلاء الشباب بثقافة عامة، وإلكترونية خاصة؛ أي أنهم يجيدون التخابر والتواصل عبر مواقع معيّنة مثل فايس بوك، وتويتر، والإنترنت عموماً، أو بعث الرسائل عبر الجوّال.

ب - كمنت وراء تحرّك هؤلاء الشباب عوامل عدة تمتد من رفض الاستبداد والفساد، وتمر بالتشديد على الكرامة الإنسانية وتوليد فرص عمل، وتنتهي بضرورة بناء نظام ديمقراطي برلماني متكامل. أي بكلمات أخرى، رفض الحلول الوسطى، والعمل على اقتلاع النظام القائم من جذوره.

ج - بدا، واضحاً، أن هذه الفئات من الشباب كانت هي المبادرة إلى شنّ المظاهرات والاعتصامات وتنظيمها والعمل على استمرارها يوماً بعد يوم. ولم تلبث القوى السياسية الأخرى، من أحزاب وجمعيات، أن التحقت بهذه النواة المفصلية، وظلت إلى حد بعيد تتصرف كقوى مساندة تعترف بأحقية هؤلاء الشباب في تسلّم زمام الأمور أو طرح المطالب.

وبعد بقائه في السلطة ٢٣ عاماً، ومحاولته البقاء مدّة أطول ولو لعام واحد، هرب الرئيس التونسي زين الدين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني/يناير إلى السعودية، وبعد لجوء حسني مبارك، إثر استقالته في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، إلى شرم الشيخ، أخذت ترتسم صورة جديدة لما سيعرف فيما بعد: بـ «ربيع الديمقراطية العربي» إذ إن المظاهرات والاعتصامات أخذت تنتشر في معظم البلدان العربية، خاصة في اليمن والبحرين والأردن والمغرب وليبيا والجزائر وعمّان وسورية.

- ٣ -

وكان واضحاً أن ليبيا بدأت تستعيد تجربتي تونس ومصر، ثم تلتها اليمن. غير أن المفاجأة كانت في ردّة فعل العقيد القذافي، إذ رفض الإصغاء إلى مطالب المتظاهرين مدعياً أن كل ما يجري لا يعدو كونه مؤامرة ضد الجماهيرية الليبية. وكما حاول قبله زين العابدين بن علي وحسني مبارك، أخذ القذافي يلوّح بخطر منظمة «القاعدة» التي يقودها أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، التي كانت وراء عملية تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك وعدد آخر لا يحصى من العمليات الإرهابية المتفرّقة. كما استخدم القذافي ورقة المهاجرين الأفارقة وإمكانية تدفقهم إلى القارة الأوروبية عبر بلاده كورقة ضغط أخرى لتبرير ضرورة بقائه في السلطة، أي حماية الدول الغربية انطلاقاً من إحكام السيطرة على بلاده.

وهكذا أخذ «الربيع العربي» يتلوّث بسفك الدماء وانتقال النظام الليبي إلى استخدام العنف ضد ما اعتبره «غزواً خارجياً» تشنّه مجموعات من الشبان الذين أصيبوا بـ «الهلوسة». وانقسمت ليبيا عملياً إلى شقين: شق شرقي يسيطر عليه أبناء الثورة الجديدة، وعاصمته بنغازي، وشق غربي، يقع تحت سلطة «كتائب القذافي» المدججة بالأسلحة، التي ما لبثت أن انتقلت إلى هجوم معاكس. غير أن قرار مجلس الأمن بتطبيق منطقة حظر جوي والعقوبات الاقتصادية، ثم الانتقال بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى قصف مكثف لمواقع تجمعات النظام العسكرية، وطائراته وراداراته وأسلحة الدفاع الجوي وضرب قيادات الكتائب، قلب المعادلة مرة أخرى.

ومع أن المعركة لم تحسم بعد، فإن النتيجة المتوقعة أصبحت شبه مؤكدة، وهي عدم إمكانية بقاء النظام الذي أقامه القذافي تحت مسميات عدة مثل الجماهيرية، واللجان الثورية وغيرها.

وجاء تصلّب القذافي واستعداده لخوض المعارك العسكرية ومحاصرته المدن، ودك الأحياء المدنية وحتى تجويع أهلها، ليلقي بظلال كثيفة عبر الانتفاضات الشعبية. وظهر ذلك بوضوح في التشبث المفاجئ الذي بدأ يظهره الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وإصراره على البقاء في

السلطة، رغم اشتداد وتعاضم المظاهرات ضده من جهة، وتكوّن موقف أمريكي رسمي جديد لم يعد ينظر بإيجابية تجاه الحليف القديم، بل إبداء الاستعداد للتخلي عنه، من جهة أخرى.

ومهما كانت درجة مقاومة كل من القذافي وصالح للتنحي عن السلطة، فإن تطور الأحداث ومنطقها ينبئان باقتراب نهاية كل منهما، وإن كان البديل في ليبيا يفترض مؤسسات جديدة وإعادة بناء للدولة برمتها. أما في اليمن، فإن التغيير يبدو أقل جذرية، ولكنه في مختلف الأحوال يتجه نحو إعادة الثقل لنظام برلماني حيث تحتل السلطة التشريعية مركزاً أساسياً فتحل محل رئاسة الجمهورية في عملية توزيع السلطات، كما كانت سابقاً.

- ٤ -

وإذا ألقينا نظرة أكثر شمولاً، نلاحظ أن المطلب الديمقراطي أصبح جزءاً داخلياً في الثقافة السياسية لكل بلد عربي. وإن كان الشباب لا يزالون يمثلون رأس حربة التحرك أو الطليعة المبادرة والمواظبة على تحقيق برنامج شبه متكامل، فإن الشعب ككل بات في حالة انخراط شبه دائمة، وكأن توقع التغيير الجذري المستند إلى المؤسسات أصبح هو بحد ذاته مؤسسة. وتقودنا هذه الملاحظة إلى إقامة تصنيف مبدئي بين الأنظمة الجمهورية والملكية. ولسنا الآن في صدد إعادة سرد تاريخ نشوء كل منها، ولكن يبدو أن البلدان التي حافظت على مؤسساتها الملكية فعلت ذلك إما نتيجة شرعية بعض هذه الملكيات، أو بسبب ظروف سياسية وإقليمية ودولية معينة جعلتها تبدو وكأنها ذات شرعية طبيعية. ولعل الأردن هو خير مثال على الحالة الأخيرة، خاصة عندما نستعيد التنبؤات والتوقعات التي كانت تتحدث عن بلد على وشك السقوط، قائمة على إرادة أجنبية ويصطدم المراقب باصطناعيتها. وأهم هذه البلدان الملكية هي المغرب والسعودية والأردن والبحرين، وهناك أيضاً الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان وقطر. وتشهد جميع هذه البلدان، وإن بدرجات متفاوتة ووفق جداول زمنية متباعدة، موجات احتجاجية تدعو إلى إرساء أنظمة ملكية دستورية. ويعني هذا المطلب جعل السلطة التشريعية المنتخبة مباشرة من الشعب البؤرة المحورية للعمل السياسي وإصدار القوانين وتحديد السياسات العليا، أو تحويل الملكية إلى مؤسسة تمثيلية تحكم باسم الشعب وليس باسم التراث أو العائلة أو المجد التاريخي أو لحظة الاستيلاء على السلطة. وإذا توصل المتظاهرون ومنظمو المسيرات وجماهير المعارضة إلى إقرار هذا المبدأ، ثم إرساء أسسه عملياً في المغرب أو الأردن أو البحرين، مثلاً، فإن الأنظمة الملكية الراهنة تغدو أقرب إلى الجمهوريات الجديدة التي أضحت في طور التكوين مثل تونس ومصر واليمن.

ومع أن المطالب الديمقراطية تختلف حدة أو بروزاً بين بلد عربي وآخر، يمكن القول إن القاعدة العامة التي تضيء آفاق العروبة الجديدة هي ليست الديمقراطية فقط، بل رزمة من المبادئ العامة، وقد لا نخطئ القول إذا اعتبرنا الديمقراطية واسطة عقدها.

ولذلك، فإن الحالة السورية الخاصة التي تستدعي الإصلاح، مثل إلغاء حالة الطوارئ وإقرار قانون جديد لدور الأحزاب وتعدديتها، تظل احتمالاً قائماً كخيار يتخذ الرئيس قراراً بشأنه. ويغدو هذا الخيار بداية لبرنامج تغيير ي أكثر شمولاً. وإذا تذكرنا أن سورية، ومنذ

ارتقاء بشار الأسد سدة الرئاسة، دخلت عملياً عهد الإصلاح الاقتصادي والسياسي، رغم تأجيل ذلك نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية، فإن إعادة طرح الإصلاح مرة أخرى، وعلى نطاق شعبي، لم يعد في سياقه العربي الجديد، والذي تخترقه ثورات متتالية، مسألة تحتل التأجيل، وتنبيء عن فزادة سورية داخلية، بل إنها تدرج على نحو تلقائي في إطارها العربي العام. ولا شك أن سورية بهومها القومية وانخراطها في المواجهة الدائمة مع أعداء العروبة، بدءاً بالكيان الصهيوني ومروراً بعمقها العربي، تستدعي تلقائياً تلقي الموجة الديمقراطية كأحد عوامل المعركة القومية بمعانيها الإيجابية القائمة على تحصين الجبهة الداخلية وتمتين أواصر الوحدة الوطنية.

- ٥ -

وإذا بدأنا بمقاربة الحركة الديمقراطية العربية ضمن هذا النطاق الذي يسكنه الهم القومي وتشكل العروبة الجديدة معلماً أساسياً من معالمه، بدا لنا تضائل أهمية المؤامرة أو طموح بعض الأطراف الإقليمية أو الخارجية لتوظيف تداعيات هذه الحركة من أجل مصالح خاصة. لا بل يمكن القول إن الثورات تستتبع لمجرد اندلاعها مؤامرات داخلية وخارجية، وتخلق نتيجة تطورها وأثارها القريبة والبعيدة المدى تدخلاً متعدد المنابع والنوايا والتوجهات. هكذا كان شأن الثورة الفرنسية، والثورة الروسية وغيرهما من الثورات. ولن تشذ الثورة العربية الراهنة، وقد دخلت مرحلة صعبة، وبعد المواجهات الدامية في كل من ليبيا واليمن، عن هذا القانون العام. بكلمات أخرى، يصبح من المستغرب جداً أن يقف العالم الخارجي على الحياد أو يتظاهر باللامبالاة إزاء حركات شعبية وانتفاضات جماهيرية يبدو أنها ستحدد مستقبل الوطن العربي وأفاق تطوره وتحالفاته حتى أواخر القرن الواحد والعشرين.

لقد بات واضحاً الآن أن البلدان العربية ككل سوف تجد نفسها أمام هذا التحدي الجديد. وقد حددت استجابات أو ردود فعل الدول التي اكتسحتها هذه الموجة عوامل داخلية بحتة، مثل مدى تماسك الجيش الوطني وانحيازه إلى هذا الطرف أو ذاك، وقدرة سيطرة هذا الجيش على قوى الأمن الداخلي وتنظيمات المخابرات أو وجود قوى أمنية مستقلة تعمل بمحاذاة الجيش، أو تستطيع ممارسة نفوذ تستمد من النظام السياسي وترتبط به مباشرة. وهكذا سوف يتقرر مصير الموجة الثانية من الديمقراطيات العربية، أي في أعقاب تجربتي تونس ومصر، نتيجة قدرة القوى الشعبية الجديدة على كسر حدة شراسة هذه القوى الأمنية وعزلها تدريجياً عن امتداداتها الاجتماعية، خاصة في أوساط التجار الكبار والمقاولين وممثلي وكالات الشركات الأجنبية وبضائعها.

ولعل القمة العربية المزمع عقدها تختار، ولو لأول مرة في تاريخها، أن تعيد النظر في حال الأمة بأنظمتها ومؤسساتها، فتتنبه إلى أهمية المسؤولية والمحاسبة والشفافية، وتدرك أن رياح التغيير التي تهب عبر المدن والأرياف والصحارى العربية ليست ظاهرة طارئة بل جزء أساسي من المناخ العام والذي أضحى معلماً من معالم حياتنا الجديدة □